العدد 5 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية آيار 2024
No. 5 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences May. 2024
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

هندسة السلوك وأثرها في اصلاح المجرمين

م: سعاد شاكر بعيوي
كلية القانون، جامعة القادسية، العراق
suad.alisawee@qu.edu.iq

المستخلص

المجتمعات البشرية منذ بدأ الخليقة، في مواجهة الجريمة من خلال العقاب وحده من غير ان تولي اهتمام لتأهيل وإصلاح المجرم، واستمر العقاب وحده هو الأسلوب الوحيد لردع المجرمين ومكافحة الجريمة لعصور طويلة من الزمن. إلا إن ظهور بوادر فكرية اصلاحية في معاملة المجرمين في بداية القرن الثامن عشر، تمثلت في التوجه لإصلاح المجرمين بدلا من معاقبتهم. فلم تعد العقوبة بالمفهوم الحديث تمثل وسيلة للألم والنقمة وانما باتت وسيلة للإصلاح وتأهيل المجرم قدر الإمكان لمنعه من العودة الى الجريمة. ان المؤسسات العقابية بما شهدته من تطور فهي ملزمة بتوفير برامج الرعاية والتأهيل للنزلاء بما يسهم في إعادة هندسة سلوكهم لتحويله من سلوك اجرامي عدواني الى سلوك اجتماعي منضبط، وهذا يساعد على سلاسة دمج المجرمين بعد انتهاء مدة محكوميتهم في المجتمع. تناولت هذه الدراسة دور المؤسسات العقابية في إعادة هندسة السلوك للمجرمين بما يحقق الهدف الأسمى من العقوبة الا وهو الإصلاح من خلال مجموعة من البرامج. وهذه البرامج تشمل برامج إصلاحية علاجية وأخرى تعليمية تأهيلية. وهي بهذا الدور انما تنمي الشعور لدى المجرم في حبه لذاته والرغبة في العيش بمجتمع يسود فيه الأمان والاستقرار، فهو سيكون بعد خضوعه لبرامج الإصلاح والتأهيل قادر على التعايش بالمجتمع وهو يحمل خبرات ومهارات تمكنه من توفير الحياة الكريمة له وتجنيب المجتمع خطورته الاجرامية.

الكلمات المفتاحية: هندسة السلوك، البرامج الإصلاحية، التأهيل، الرعاية.

Behavior Engineering and Its Impact on Reforming Criminals

Lecturer :Suad Shakir Bawee
College of Law, Al-Qadisiyah University, Iraq
suad.alisawee@qu.edu.iq

Abstract

Human societies, since the beginning of creation, have faced crime through punishment alone, without paying attention to the rehabilitation and reform of the criminal. Punishment alone has continued to be the only method to deter criminals and combat crime for long ages. However, the emergence of reform intellectual signs in the treatment of criminals at the beginning of the eighteenth century was represented by the trend towards reforming criminals instead of punishing them. Punishment in the modern sense no longer represents a means of pain and resentment, but rather a means of reform and rehabilitation of the criminal as much as possible to prevent him from returning to crime. With the development they have witnessed, penal institutions are obligated to provide care and rehabilitation programs for inmates that contribute to re-engineering their behavior to transform it from aggressive criminal behavior to disciplined social behavior, and this helps to smoothly integrate criminals after the end of their sentence into society. This study examined the role of penal institutions in re-engineering the behavior of

criminals in order to achieve the ultimate goal of punishment, which is reform through a group of programs. These programs include correctional, therapeutic and educational rehabilitative programs. In this role, it only develops the criminal's feeling of love for himself and the desire to live in a society where safety and stability prevail. After undergoing reform and rehabilitation programs, he will be able to coexist in society while carrying experiences and skills that will enable him to provide a decent life for himself and spare society from its criminal danger.
Keywords: behavior engineering, correctional programs, rehabilitation, care.

المقدمة

تعتبر مرحلة التنفيذ العقابي من اهم مراحل تحقيق السياسة الجنائية المتمثلة في تحقيق أغراض العقوبة بمفهومها الحديث المتمثل في حماية النظام الاجتماعي وتحقيق اصلاح المجرم ومنعه من العودة الى ارتكاب الجريمة بمختلف الوسائل والأساليب العلمية والعملية المنفذة خلال فترة تنفيذ العقوبة. ان التطور التاريخي للعقوبة قد ساعد الى تغيير وظيفتها من الايلام والتنكيل الى الإصلاح والتأهيل، على اعتبار المجرم انسان وان فقد حريته كجزاء على ارتكابه جريمة ما الا انه لم يفقد ادميته، ويبقى على المجتمع الذي ينتمي اليه واجب، (وهو يستند الى فكرة واجب الجماعة قبل المحكوم عليه، التي ظهرت نتيجة ازدهار الأفكار الديمقراطية في القرن الثامن عشر) السعي الى علاجه واصلاحه وتأهيله واحتضانه.

بطبيعة الحال ان قيام المؤسسات العقابية بهذا الدور يحتاج الى توفير الإمكانيات المادية اللازمة والمتمثلة بالموارد المالية والموارد البشرية التي من دونها يتعذر على المؤسسات العقابية القيام بذلك الدور. نتناول في هذه الدراسة التعريف بمصطلح هندسة السلوك (تعديل السلوك)، ومن ثم استعراض اهم المناهج المرعية في المؤسسات العقابية والتي تهدف الى توفير السبل العلاجية والتعليمية والتثقيفية والمهنية التي من شأنها المساهمة في تعديل سلوك المجرمين وبالتالي تأهلهم للعودة الى الحضيرة الاجتماعية افراد صالحين.

أهمية الدراسة: ان هذه الدراسة تجعل الانسان موضوعا لها كونه يمثل نواة المجتمع، وما يترتب على إصلاحه من أهمية في صلاح المجتمع وتحقيق امنه وامانه. وعليه فقد رأت الباحثة الخوض في هذه الدراسة لأهميتها من الناحية القانونية والاجتماعية. فمن الناحية القانونية، يمكن ان تبرز هذه الدراسة ضرورة استعمال الوسائل الجديدة في هندسة او تعديل سلوك المجرمين من خلال المختصين لضمان عدم جنوحهم للإجرام مرة أخرى من خلال تأهيلهم سلوكياً ومهنياً وتربوياً.

مشكلة الدراسة: تتركز المشكلة الأساسية لهذه الدراسة على ازدياد الجرائم بشكل مطرد مما يهدد امن واستقرار المجتمع وخاصة في ظل انتشار الجرائم المنظمة والخطرة بفعل التقدم التكنولوجي وازدياد الجرائم تستتبع ازدياد اعداد المجرمين الذين يقضون فترة عقوباتهم في المؤسسات العقابية مما يترتب عليه ظهور مشكلات ذات بعدين، البعد الأول يتعلق بالمؤسسات العقابية ذاتها من حيث مدى اتساعها لإعداد المجرمين، والبعد الاخر يتعلق بقابلية إدارة المؤسسات العقابية على تقديم البرامج الإصلاحية والتأهيلية للمجرمين بما يضمن منعهم للعود الى السلوك الاجرامي ومقدار تمتع النزلاء بالرعاية المطلوبة وفق قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء وتمتعهم بحقوق الانسان.

هدف الدراسة: ان ازدياد معدلات الاجرام في المجتمعات في ظل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وما رافقها من ازدياد لأعداد المسجونين في المؤسسات العقابية مما يستدعي الوقوف على مدى فعالية البرامج والسياسات المتبعة في المؤسسات العقابية والتي تهدف الى تحقيق هدف الإصلاح والتأهيل للمجرمين ، وعليه تهدف الباحثة الى التوصل الى انسب وأنجع الأساليب العلمية التي يمكن الاستفادة منها في البرامج العلاجية والاصلاحية في رعية المجرمين داخل المؤسسات العقابية

وخارجها، وبيان مدى فاعليتها في تحقيق الهدف من العقوبة في الإصلاح والتأهيل مع مراعاة حقوق الانسان.

منهج الدراسة: استخدمت الباحثة في هذه الدراسة منهج البحث العلمي الوصفي باعتبار ان ظاهرة الاجرام من الظواهر الاجتماعية وانه الأسلوب الأمثل للبحث في هذه الظاهرة. كما استخدمت المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية الواردة في قانون اصلاح النزلاء والمودعين رقم (14) لسنة 2018، بالإضافة الى مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء الصادرة عن الأمم المتحدة في عام 1955، بما يضمن تحقيق الهدف من هذه الدراسة.

هيكلية الدراسة: من اجل التوصل الى الهدف المنشود للباحثة من هذه الدراسة، سيتم تقسيمها الى مبحثين وكل مبحث الى مطلبين، يسبقهما تمهيد، وتعقبهما خاتمة تتضمن اهم الاستنتاجات وكذلك المقترحات في صميم الموضوع.

تمهيد

ان السلوك الإنساني بشكل عام يتمثل عادة بالنشاطات والافعال التي تصدر عن الفرد بغض النظر عن كيفيتها سواء كانت ملحوظة كالحركات والنشاطات المادية او كانت غير ملحوظة كالأفكار والهواجس والذكريات، دون التدقيق بكيفية حدوثها سواء كانت بصورة قسرية أو رضائية وعندها يكون السلوك متعمد وصادر عن وعي وإرادة، وهو يتأثر بعناصر البيئة والوسط الذي يعيش فيه الشخص. (جلال، 2014، ص9) اما السلوك الاجرامي فأنه يتمثل باي سلوك مضاد لقيم المجتمع او مصالحه يستوجب العقاب، بمعنى أنه سلوك منحرف ينتهك القانون. (معنصر، 2021، ص 11)

تعرف هندسة السلوك او ما تعرف بهندسة التكوين على أنها "عملية مصممة على تنظيم عالي الدقة يتم من خلالها إيصال التجارب والمعلومات للشخص المستهدف لزيادة مهاراته وامكانياته أو لتغير نمط حياته او سلوكياته عن طريق الاقناع، من خلال جهود كبيرة يبذلها مدربين اكفاء. (مرزوق، 2017، ص77) ويمكن تعريف تعديل السلوك على أنه " برنامج مبني على أساليب علمية يعول على تنفيذ طرق تقويمية وعلاجية محددة، تهدف الى السيطرة على المتغيرات التي تحدث السلوك، بهدف تطويع الشخص المستهدف على التكيف مع البيئة التي يعيش فيها". (عبد العظيم، 2013، ص 26)

وعليه نرى ان المقصود بهندسة السلوك في مجال السياسة الجنائية هو تعديل سلوك الجانحين باستخدام مجموعة من البرامج العلاجية والاصلاحية والتأهيلية التي تهدف الى القضاء على السلوك المنحرف بما يضمن تحقيق الإصلاح.

اما اصلاح المجرمين، فيراد به ذلك الاختصاص الذي يتم الاستعانة به لغرض احداث تغيير في سلوك منحرف بهدف تحسينه من خلال الاستعانة بمجموعة من الوسائل، التي تجعل من الشخص المستهدف يتأقلم مع البيئة المحيطة به بما يتلاءم مع قيم المجتمع والقانون. ويتم ذلك من خلال مجموعة من البرامج الإصلاحية والتأهيلية التي ينتج عن استخدامها تحقيق هدف الإصلاح. (حامد، 2012، ص57) ويراد بالتأهيل في نطاق بحثنا هو "اعداد النزلاء لان يعيشوا حياة خالية من الانحراف بعد إطلاق سراحهم، والاعداد يكون من خلال برامج تطبق عليهم ". (الياسين، 2020، ص 12)

ويقصد بالبرامج الإصلاحية هي مجموعة البرامج التي تتولى المؤسسات العقابية توفيرها للنزيل، يكون الهدف منها احداث تغيير في سلوكه يساعده الى تحويله من شخص مجرم الى شخص طبيعي ملتزم بالقيم والقانون مبتعد عن السلوك الاجرامي، وتتنوع هذه البرامج منها علاجية ومنها تقويمية. ويستعين المؤسسات العقابية بمجموعة من الاختصاصيين يباشرون تنفيذ هذه البرامج لأعداد النزيل المستهدف الى عضو نافع في مجتمعه. (عباس وعليوي، 2019، ص 437) وعليه، سنتناول في هذه الدراسة اهم المناهج العلاجية والتقويمية التي لها دور في تعديل سلوك المجرمين داخل المؤسسة العقابية متمثلة ببرامج الرعاية الصحية والاجتماعية والبرامج التعليمية والتهذيبية وكالاتي:

المبحث الاول
برامج الرعاية الصحية والاجتماعية

ينبغي على إدارات المؤسسات العقابية العمل على توفير متطلبات العناية الصحية والاجتماعية لما لها دور كبير في تعديل السلوك لدى المجرمين بما يضمن تأهيلهم للعودة الى المجتمع كأفراد صالحين يبتعدون عن السلوك المجرم. (شيكر، 2023، ص 934) وعليه سنبين ذلك في مطلبين، نتعرف في الأول على برنامج الرعاية الصحية، اما الثاني فسنبحث من خلاله برنامج الرعاية الاجتماعية وكالاتي:

المطلب الاول
برنامج الخدمات الطبية

اهتمت قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء بالرعاية الصحية في المواد (24- 35)، ويراد بها الاهتمام بصحة النزلاء من حيث معاينة الأبنية الخاصة بالمؤسسات العقابية ومدى وملاءمتها للنزلاء، وكذلك توفير طبيب للمؤسسة لضمان تمتع السجناء بصحة سليمة وظروف صحية جيدة. وتلتزم وزارة الصحة العراقية بالتعاون مع دائرتي الإصلاح العراقية وإصلاح الاحداث بتقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية للنزيل والمودع والموقوف، من خلال عدد من الاطباء وذوي المهن الصحية للعمل فيها. (قانون اصلاح النزلاء والمودعين، 2018، المادة 11/ اولاً)

الفرع الأول: الرعاية الصحية الوقائية

من المسلمات ان الامراض التي تصيب الجسد والاعتلالات التي تصيب النفس يعرقلان مهمة اصلاح النزيل، وعليه يترتب على المؤسسات العقابية واجب مهم وهو الاهتمام بتوفير الرعاية الصحية. (الحيدري، 2011، ص 144) وتشمل الرعاية الصحية الوقائية الجوانب الاتية: -

اولاً: مباني المؤسسات العقابية: في ظل التطورات في مجال السياسة الجنائية وتغير وظيفة السجن من محل للتعذيب الى محل للرعاية والتأهيل والاصلاح، وعليه، اقتضت الحاجة تتوافر كل متطلبات الحياة الصحية السليمة في اماكن تنفيذ العقوبة من الاهتمام بالإضاءة الجيدة والتهوية المناسبة وعدم الاكتظاظ الذي من شأنه التسبب في انتشار الأمراض وانعدام النظافة، بالإضافة الى اعتباره انتهاكا لحق النزيل في الخصوصية مما يخلق لديه شعور بانتهاك لحياته الخاصة بأبسط صورها. (شكير، 2023، ص 943)

ثانياً: النظافة: تشمل النظافة داخل المؤسسة العقابية الاهتمام بعدد من النواحي مثل نظافة المرافق الصحية والمطبخ. ويجب كذلك متابعة صيانتها ونظافتها الكاملة باستمرار. (مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء، القاعدة رقم 14) كما راعى المشرع العراقي هذا الجانب، حيث اوجب على النزلاء قيامهم بأعمال التنظيف في امكان اقامتهم داخل المؤسسة. (قانون اصلاح النزلاء والمودعين، 2018، المادة 12/ ثانياً) كذلك الاهتمام بالنظافة الشخصية، لتحصين أنفسهم من الأمراض وتتضمن تنظيف الجسم والاغتسال طوال مدة محكوميته، ويراعى المناخ والموقع الجغرافي في ذلك على ان لا يقل عن مرة في الاسبوع. (قانون اصلاح النزلاء والمودعين، 2018، المادة 12/ خامساً)

كما يجب توفر مستلزمات العناية بالشعر واللحية، وان يمكن الذكور منهم من الحلاقة بانتظام. (مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء، القاعدة رقم 16) بالإضافة الى الاهتمام بنظافة الكساء والفراش، عادة تقوم المؤسسات العقابية بفرض ارتداء ملابس معينة للنزلاء تعينها المؤسسة ولا يستثنى منها الا فئات محددة من النزلاء. والزم ان تكون الملابس متناسبة مع الظروف المناخية لأنها تعمل على إذاعة النظام لديهم، كما انها تمثل عقبة تحول دون هروبهم لإمكانية التعرف عليهم بسهولة حينما يكونون مرتدين تلك الملابس. (الحيدري، 2011، ص 152)

وهذه الملابس يجب ان تغسل باستمرارية للمحافظة على نظافتها ولأن المظهر اللائق يشير الى احترام النزلاء لأنفسهم. وهذه الملابس يجب ان لا تكون مشعرة للنزلاء بالمذلة او بالمهانة. (قانون اصلاح النزلاء والمودعين، 2018، المادة 15 / اولاً) ويعتبر هذا الامر واجب على السجين وفي حال اخلاله بهذا

الواجب يعد مرتكبا لمخالفة تستوجب الجزاء التأديبي بحقه. اما نظافة فراش النزيل، فتقع مسؤولية تخصيص سرير لكل نزيل والمحافظة على نظافته باستمرار على المؤسسة العقابية. (مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء القاعدة رقم 19)

ثالثاً: الغذاء: وهو من اهم المستلزمات الرئيسية للفرد، وان أي خلل قد يصبه يسبب تعرض الفرد الى أمراض عديدة منها عضوي واخر نفسي مما يسبب عجز للشخص عن قيامه بفرائضه الاجتماعية، وعليه، فأن المحافظة على النزلاء بصحة جيدة يضمن تأهيلهم عن طريق توفير غذاء بقيمة غذائية صحية تامة. (الحيدري، 2011، ص 154) كما يجب أن يكون من نوعية جيدة، وتهيا لكل نزيل واسطة للتزود بالمياه الصالحة للشرب. (مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء، القاعدة رقم 20) و (قانون اصلاح النزلاء والمودعين، 2018، المادة 12/ ثانياً/ ب)

رابعاً: مستلزمات العمل العقابي الصحية: ان من برامج الصلاح والتأهيل داخل المؤسسة العقابية هو توفير العمل للنزلاء، وعليه فيجب ان تتوفر كافة المستلزمات الصحية في أماكن العمل مثل الورش والمعامل التي يعمل فيها النزلاء وفي حال عدم توفر هذه المستلزمات او نقصها فقد يصاب النزيل بجملة من الامراض من جراء العمل في ظروف غير صحية. ويأتي في مقدمة هذه المستلزمات تهيئة مواقع صالحة للعمل خصوصا من حيث التهوية والاضاءة، وتهيئتها بسبل الأمن والسلامة الصحية والمهنية. (قانون اصلاح النزلاء والمودعين، 2018، المادتان 22 و16/ خامساً) ويكون للطبيب قناعته في مدى صلاحية كل نزيل لنوع محدد من العمل، بعد اجراء الفحص وتعيين قدراته الجسدية على العمل. ويلتزم النزيل بتنظيف مكان العمل بعد الانتهاء من العمل يومياً.

خامساً: ممارسة الرياضة: للأنشطة والتمارين الرياضة أهمية كبيرة في تأهيل المحكوم عليه لأنها تعده جسديا وسيكولوجيا للاستفادة من باقي الوسائل التأهيلية الاخرى، (إسماعيل، 2011، ص 215) وللنزلاء الحق في نزهة بشكل يومي في موقع معين في المؤسسة يكون مفتوح للهواء الطلق، لأهميتها في حفظ الصحة من خلال تقريب حياة المحكوم عليه من ظروف الحياة الاعتيادية. (الحيدري، 2011، ص 156) ويمتد في العادة خلال ساعة كاملة يومياً، كما يمكن اشراك النزلاء في بطولات ومسابقات داخلية ووفق ظروف المناخ مع مراعاة الأوضاع الأمنية. (قانون اصلاح النزلاء والمودعين، 2018، المادة 13)

الفرع الثاني: الرعاية الصحية العلاجية

أن مفهوم الرعاية الصحية يشمل العلاج الطبي، إذا ثبت بعد اجراء الفحص على النزيل انه مصاب بمرض معين أيا كان طبيعة ذلك المرض، حيث ان الرعاية الصحية العلاجية تنصرف الى الأمراض المصاب بها النزيل قبل انضمامه للمؤسسة العقابية. ويتم تأمين الخدمات الطبية الوقائية منها والعلاجية للنزلاء. (قانون اصلاح النزلاء والمودعين، 2018، المادة 11/ اولاً)

علاوة على ذلك، يكون العلاج الطبي للنزلاء داخل المؤسسة العقابية بشكل مجاني، وتتولى اللجان الطبية بصورة دورية عملية فحص النزلاء والاطلاع على حالتهم الصحية، والتقصي عن مقدار توفر شروط الصحة العامة. (إسماعيل، 2011، ص 216) ان برامج الرعاية الصحية لها عظيم الأثر في تحقيق هدف الإصلاح والتأهيل للنزلاء، وهذه الرعاية تتضمن ايضا على الجوانب السيكولوجية والعمليات الجراحية اللازمة. (عبد اللطيف، 2008، ص 172)

المطلب الثاني
برنامج الخدمات الاجتماعية

ان النظريات التي بحثت في تفسير السلوك الاجرامي بالاعتماد على العوامل الاجتماعية وجدت أن سبب ارتكاب الجريمة يعود في كثير من الأحيان إلى العوامل الاجتماعية، لذلك يجب معالجة الأسباب الاجتماعية التي كانت دافعا إلى ارتكاب السلوك الاجرامي وذلك عن طريق التوجه لدراسة المجرم ومعرفة المشكلات ذات العلاقة بحياته وبيئته وكذلك البحث في الظروف الاجتماعية المحيطة به كالأوضاع العائلية

والأماكن التي كان يرتادها والأصحاب الذين تربطه بهم علاقات كالعمل أو الزمالة وغيرها، وهنا يأتي دور المؤسسات العقابية في كيفية الاستفادة من أوقات الفراغ بالنسبة للنزلاء وأهمية استغلاله في الأشغال المفيدة لهم وللمجتمع أيضا. (عباس وعليوي، 2019، ص 443)

الفرع الأول: الاخصائي الاجتماعي ودوره في توفير الرعاية للنزلاء

الخدمة الاجتماعية كما يعرفها الدكتور جمال الحيدري بانها "فن يقوم على اصول مقررة ويتطلب الماماً بالنظم الاجتماعية المنوعة واساليب إجراؤها على النمط الذي يتاح به تخليص او مساعدة الأفراد الذين يعانون من ظروف اجتماعية غير مناسبة". (الحيدري، 2011، 224) وتنحصر مهمة الاخصائي الاجتماعي مساعدة الافراد الذين يكونون بأزمة او عالقون تحت ضغوط العوز وإرشادهم الى ان اكتشاف الوسائل المساعدة في التخلص من الضغوط والأزمات والعودة الى الوضع الاعتيادي في المجتمع من خلال معالجة الأسباب الاجتماعية والأوضاع التي كانت متسببة في اندفاعهم نحو السلوك الإجرامي. (رحيم، 2014، ص 334)

الفرع الثاني: تقوية صلة النزيل بالمجتمع

ان تفعيل الدور التربوي والاجتماعي للمؤسسات العقابية يتطلب تدعيم جسور التواصل مع منظمات المجتمع المدني كالمنضمات الحقوقية والمهنية المهتمة بأحوال السجناء من اجل رفع وتيرة الإصلاح. (بو حسون، 2020، ص 140) فقد كانت المؤسسات العقابية في السابق تهدف الى إبعاد المجرم عن المجتمع منعاً لخطورته، لذا كانت تمنع جميع العلاقات بين النزيل والمجتمع الى حين انتهاء مدة محكوميته. (إسماعيل، 2011، ص 206)

ولكن تغير أغراض العقوبة، أصبح الغرض الرئيسي من برامج التأهيل هو التهيئة لعودة السجين الى حضيرة المجتمع مما يستدعي عدم جواز قطع علاقات النزيل بالمجتمع بل على النقيض من ذلك، وجوب تعميق هذه العلاقات، لدورها الفعال في عملية الإصلاح والتأهيل للنزيل. (عباس وعليوي، 2019، ص 444) وقد تنوعت أشكال الصلة بين المحكوم عليه والمجتمع، ندرج منها الاتي:

اولاً: الزيارات: ويقصد بالزيارات هنا هي الإذن لأفراد عائلة النزيل بزيارته في المؤسسة العقابية، وهذه الزيارات تمكن النزيل من الالتقاء بأفراد عائلته وبذلك تعزيز للروابط العائلية ومالها من أثر في تأهيل النزيل. وقد تمنع إدارة المؤسسة العقابية بعض الأحيان زيارات النزيل وذلك لأسباب أمنية او صحية على ان يكون هذا المنع بصورة مؤقتة. مع تحديد الأيام المسموح الزيارة فيها وعدد ساعات الزيارة. (إسماعيل، 2011، ص 216)

ثانياً: المراسلات: ويراد بالمراسلات هنا الإقرار للنزيل بالحق بالتراسل، فالرسالة تعتبر سبيل لتأمين التواصل بين النزيل مع العالم الخارجي، حيث اجازت الأنظمة العقابية للنزيل حق الاتصال بأفراد عائلته وأصدقائه ومحاميه مع خضوع كافة المراسلات الواردة والصادرة الى المراقبة. (شكير، 2023، ص 943)

ثالثاً: الاجازات: والاجازات تعني المغادرة المأذون بها خلال مدة تنفيذ العقوبة للنزيل بموجب ضوابط معينة، (إسماعيل، 2011، ص 216) ولا يتم احتساب فترات الاجازات من مدة العقوبة المحكوم بها والتي يتحتم ان يمضيها النزيل في المؤسسة العقابية، فقد اجاز المشرع العراقي منح النزيل إجازة وفق شروط ذكرت في المادة (30) من قانون اصلاح النزلاء والمودعين.

المبحث الثاني
البرامج التعليمية والمهنية

توصلت العديد من الدراسات والبحوث الميدانية الى وجود صلة وطيدة بين درجة التحصيل الدراسي والثقافي وتعليم الإنسان وبين سلوكه الخاص وطريقته في التعامل مع متطلبات الحياة والظروف الاجتماعية، على اعتبار ان التعليم يخفض معدل الاجرام، وذلك لما يشيعه من حقائق ومبادئ تمنعهم من الانخراط في

السلوك الاجرامي وتعزز مقاومتهم للعوامل والظروف التي تدفعهم إلى الأجرام. (عباس وعليوي، 2019، ص 444) وعليه سنقسم هذا المبحث الى برامج التعليم والتهذيب والى البرامج المهنية من خلال مطلبين وكالاتي:

المطلب الأول
برامج التعليم والتهذيب

يعد التعليم نظاماً تهذيبياً متكاملاً وتقر معظم النظم العقابية الحديثة بأهميته. وحيث ان مجموعة قواعد الحد الأدنى في القاعدة (1/77) منها قد اشارت الى ضرورة اتخاذ ما يلزم من تدابير لغرض زيادة اعداد المتعلمين بين صفوف النزلاء. وعليه سنقسم هذا المطلب الى فرعين نتناول بهما البرامج التعليمة والبرامج التهذيبية وكالاتي:

الفرع الأول: البرامج التعليمية

يلعب التعليم دور كبير في تأهيل النزيل من عدة محاور فهو يستأصل من شخصيته العوامل التي دفعته الى الاجرام، كما انه يحيل بيه وبين التفكير بالجريمة، بالإضافة الى مساعدته على حل مشاكله، علاوة على انه يفتح امامه الطريق للحصول على عمل. (العطيات، 2008، ص 22) ان التأكيد على ضرورة تعليم النزلاء وفقا لمجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء هو نابع من الايمان بأن الامية أحد اهم المشاكل الاجتماعية التي قد تدفع بالفرد نحو السلوك الاجرامي. (رحيم، 2014، ص 330)

لقد ساعد تطور السياسات الجنائية ووضوح مكانة التعليم في تحقيق هدف الإصلاح للمجرمين، فأن هذه الخدمات تحسنت وشملت كافة النزلاء تطبيقاً للمواثيق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة 26منهو التي تشترط تمتع جميع الافراد بحق في التعليم مدى الحياة. (بو حسون، 2020، ص 137) كما نص المشرع العراقي على التعليم بالمادة (17) من قانون اصلاح النزلاء والمودعين، الى تمتع النزلاء بحقهم في التعلم ومتابعة الدراسة اثناء قضائهم فترة محكوميتهم. حق النزيل في التعليم ومتابعة دراسته خلال مدة محكوميته. وكذلك إلزام المؤسسة بافتتاح مدارس عامة وأخرى مهنية، وتتولى وزارة التربية ووزارة العدل العمل على توفير الشروط الموضوعية لتطبيق برامج التعليم والتأهيل للنزلاء. واخيراً، المادة (19) منع المشرع فيها ايراد اي بيان في شهادة دراسية أو مهنية للمحكوم عليه يشير الى حصوله عليها داخل قسم الاصلاح .

الفرع الثاني: البرامج التهذيبية

يراد بالتهذيب بشكل عام هو إظهار القيم الحسنة لدى النزيل بحيث تتوفر له قناعة تامة بها، مما تساعده على الالتزام بمعايير السلوك الشائعة والمرضية للمجتمع. وينقسم التهذيب العقابي داخل المؤسسات الإصلاحية الى تهذيب ديني وتهذيب أخلاقي، وسنتناول تبيان مضمونهما وكالاتي:

اولاً: التهذيب الديني:

يعني التهذيب الديني تزويد النزيل بالقيم الدينية دون تنفيره منها والسماح له بإقامة شعائره الدينية وأداء الفرائض في اوقاتها. (العطيات، 2008، ص 12) ليس هناك من بين النظم الاجتماعية نظاما يصل الى قوة الدين وتأثيره الكبير على حياة الفرد والمجتمع على حد سواء، وبالتالي في ترسيخ استقرار المجتمعات وامنها. فالتهذيب الديني له أثره الفاعل في اجتثاث عوامل السلوك الاجرامي لان الالتزام بالتعاليم الدينية التي تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وهو أحد السبل المؤثرة على السلوك الفردي والتي تعمل على ابعاده عن الاجرام. (الحيدري، 2011، ص 183)

أن التهذيب الديني هو مسلك روحي لتأمين التوبة ويتم ذلك عن طريق إشاعة وتقوية شعور الفرد بالتقوى والتي تؤدي الى إحساس الافراد بضرورة التمسك بالتعاليم الدينية واقامة الطقوس الدينية وهذا له دور

هام في معالجة أسباب السلوك الاجرامي وبالتالي مكافحة الجريمة. (العطيات، 2008، ص 13) ويتم الإرشاد الديني عادة من خلال رجالات الدين ممن يمتلكون خبرة ودراية في هذا المجال بهدف إنماء وتعزيز المبادئ والتعاليم الدينية والأخلاقية لدى النزيل ورفع مستوى الأدراك والوعي بشأن الدوافع التي أدت به إلى ارتكاب السلوك الاجرامي. (معنصر، 2021، ص 23)

والإرشاد الديني ينمي الجانب الأخلاقي لدى النزلاء وخاصة برواية القصص عن الأمم الماضية الضالة التي لاقت العقاب على سوء اعمالها، كما انها تبين أثر التوبة والندم على تحسن الجانب الأخلاقي لديهم. (العطيات، 2008، ص 629)

ثانياً: التهذيب الأخلاقي

ويراد بالتهذيب الاخلاقي الالتزام بالمعايير الأخلاقية للمجتمع. (العطيات، 2008، ص 5) ومن اجل إظهار إثر التعليم في اصلاح وتأهيل النزلاء يستلزم ان يقترن بعنصر اخر وهو التهذيب والإرشاد، فلا جدوى من حصول النزيل على المعلومات مالم ترتبط بتهذيب خلقي وتربية نفسية مما يسهم في إعادة هندسة سلوكه والسير به نحو تكوين شخصية سليمة تساعده على الابتعاد عن السلوك المنحرف، فالأخلاق ليست فقط اوصاف يتصف بها الفرد، بل هي علم قائم بذاته، يبحث عن الخير والشر، وتمثل الدعامة الأولى في بناء المجتمعات. (جفالي، 2018، ص 555)

فالتهذيب الاخلاقي يتولى اظهار القيم الاخلاقية للنزيل ومحاولة اقناعه بها وان يحصل منها على معايير السلوك القويم الذي يجب ان يتقيد بها. ويعد التهذيب الاخلاقي من ضروريات برامج التنفيذ العقابي التي تستهدف الى خلق تغيير في شخصية النزيل حتى يستطيع المعيشة والتأقلم مع الحياة داخل المؤسسة الإصلاحية وخارجها بعد انتهاء مدة محكوميته. (شيكر،2023، ص 945)

كذلك تعليم النزيل حقوقه وواجباته التي يجب عليه القيام بها تجاه نفسه وعائلته والمجتمع، واهمية اداءها على الوجه المطلوب. وعادة ما يؤدي هذه المهمة اخصائيين لديهم معرفة بقواعد علم النفس والاخلاق والقانون والعلوم الاجتماعية وعلى دراية بمجتمع السجن ولهم القدرة على اكتساب ثقة المحكوم عليه. (الحيدري، 2011، ص 191) ويتمحور الاهتمام في جانب الإرشاد النفسي داخل المؤسسة العقابية حول شخصية النزيل عن طرق تقوية جانب العقل وسيطرته لإزالة الأفكار والمشاعر السالبة المتعلقة بوضعيته الراهنة، إضافة الى تبديل استجاباته وخواطره وميوله المغلوطة. ويستخدم كذلك لحصر المشكلات ومحاولة التوصل الى حلول مقبولة وخلق الإمكانات المطلوبة لدى النزيل ليتولى حل مشاكله واتخاذ قراراته بذاته. (شيكر،2023، ص 945)

المطلب الثاني
البرامج المهنية والحرفية

لا شك أن ضعف المقدرة المالية لبعض الأفراد، قد تتسبب في جنوحهم نحو السلوك الاجرامي، ولهذا فقد سعت المؤسسات العقابية الى توفير هذه البرامج داخل المؤسسات العقابية وفقا لإمكانياتهم ومقدرتهم ولم تهمل رغباتهم بتفضيلهم نوع معين من المهن. (معنصر، 2020، ص 24) وعليه سنقسم هذا المطلب الى فرعين، نبين في الفرع الأول منه العمل باعتباره من اهم البرامج المهنية التي تلعب دور كبير في اصلاح المجرمين، اما الفرع الاخر فسيكون لبحث المهن الحرفية.

الفرع الأول: العمل

يعتبر العمل ذو قيمة تأهيلية غير مباشرة، كونه يؤدي الى احداث تغيير في سلوكيات وعلاقات واخلاق النزلاء بعد خروجهم من السجن، فمن خلاله يكتسبون الخبرات التي تجعلهم مأثرين في المجتمع باعتبارهم عمال ماهرين. (العطيات، 2008، ص 24)

يعد العمل من اهم الوسائل التأهيلية داخل المؤسسات العقابية، وكان ينظر الى العمل على انه مجرد التزام ولكنه أصبح في الوقت الحاضر حقا للمحكوم عليه. وتتكفل دائرتا الإصلاح العراقية وإصلاح الاحداث بتوفير العمل باعتباره حقا للنزيل بقصد تأهيله وتدريبه مهنياً وتهيئة أسباب العيش له بعد انقضاء محكوميته ويساعده ذلك في الاندماج في المجتمع. (قانون اصلاح النزلاء والمودعين، 2018، المادة 20/ اولاً)

ان اعطاء النزيل مقابلا لعمله له مزايا من عدة نواحي، فهو يعد حافزاً على الانضباط والنظام وكذلك يغرس في نفسه قيمة العمل والحياة النشطة المنتجة، كما انه يساعده على مواجهة بعض اعباء الحياة بعد الافراج عنه. ان شعور السجين بانه وحدة إنتاجية ينمي ثقته بنفسه ويفتح امامه أبواب المستقبل المنتج وبذلك يكون أدى ثمرته في التأهيل. (إسماعيل، 2011، ص 214)

الفرع الثاني: تعلم المهارات الحرفية

يعتبر التدريب على أحد الحرف او المهن مع مراعاة امكانيات وميول النزيل من اهم سبل التأهيل، لما يحققه من بناء ثقة النزيل بنفسه وشعوره من انه عضو منتج في المجتمع. ان الغرض من التدريب المهني هو تأهيل النزلاء بتعليمهم حرفة وعليه يجب ابعادهم عن العمل الشاق واعمال السخرة وعليه يجب ان تباشر بتوفيره الدولة والاشراف عليه مباشرةً. (العطيات، 2008، ص 24)

ويشترط في هذه البرامج التدريبية ان تتمتع بالمرونة والتنوع والتجدد حسب التطورات التي تصيب المجتمع. وتكون مهمة هذه البرامج التدريبة المهنية المختلفة تهيئة الاندماج للنزلاء في المجتمع من خلال مساندتهم للتكيف الاجتماعي، وخلق الشعور بالمسؤولية وتنمية الرغبات والهوايات بما يعزز الثقة بالنفس وتطوير مواهبهم بشكل إيجابي ومفيد للجميع. (إسماعيل، 2011، ص 214)

الخاتمة

يعد مصطلح هندسة السلوك في مجال السياسة الجنائية حديث نسبياً كونه يعكس استخدام مصطلح هندسي يراد به التعديل والتقويم والإصلاح بشكل علمي مدروس، يكون الغرض منه اصلاح المجرمين عن طريق تبني بعض البرامج التقويمية والتأهيلية التي تعيد رسم سلوكياتهم وفق متطلبات المجتمع والقانون، بما يضمن تقويم سلوكهم الاجتماعي بعد انتهاء مدة محكوميتهم والافراج عنهم. ويساهم تعديل سلوك المجرمين في الحد من الظاهرة الاجرامية في المجتمع من خلال مساهمته في توجيه ميول وامكانيات المجرمين المفرج عنهم نحو محاور خدمية للمجرم نفسه من خلال تأهيلية لاستعادة دوره في المجتمع من ناحية والاسهام في كف خطورته الاجرامية عن المجتمع وبهذا يسود الامن والاستقرار. وبعد ان انتهينا من عرض بحثنا الموسوم هندسة السلوك وأثرها في اصلاح المجرمين، ندرج في ادناه اهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها وكذلك اهم المقترحات التي قد تساهم في تفعيل دور هندسة السلوك في اصلاح المجرمين وكالاتي:

اولاً: الاستنتاجات

1- على الرغم من التطورات التي شهدتها السياسة الجنائية في مجال تغيير وظيفة المؤسسات العقابية نحو الإصلاح والتأهيل الا ان النتائج الملموسة في هذا المجال تكاد تكون متواضعة.
2- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية داخل المؤسسات العقابية في توفير مستلزمات تنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية بالمستوى المطلوب.
3- بالرغم من النص على برامج الإصلاح والتأهيل في عدد من التشريعات الدولية والوطنية لكن الواقع العملي يشير الى ضعف تنفيذ هذه البرامج من قبل المؤسسات العقابية مما يحد من دورها في الإصلاح.
4- تمارس اغلب المؤسسات العقابية دورها في تنفيذ الجزاءات الجنائية دون الاكتراث بالجانب الإصلاحي للنزلاء مما يؤشر ضعفا في الامتثال للتشريعات الدولية والوطنية التي تلزم هذه المؤسسات بممارسة دورها الإصلاحي.

ثانياً: المقترحات

1- التأكيد على ضرورة تقيد المؤسسات العقابية بتنفيذ البرامج الإصلاحية والتأهيلية بما يضمن تحقيق اغراضها الأساسية في تعديل سلوك المجرمين وإعادة دمجهم في المجتمع.
2- ضرورة اخضاع العاملين في المؤسسات العقابية لدورات تدريبية تساهم في رفع مستواهم الادائي في تأدية واجباتهم الوظيفية في ضوء الرؤية الإصلاحية التقويمية للمؤسسات العقابية.
3- مراجعة التطبيق الفعلي للتشريعات الدولية والوطنية فيما يتعلق بالبرامج الإصلاحية والتأهيلية ومراعاة حقوق الانسان داخل المؤسسات العقابية.
4- تفعيل دور البرامج التعليمية والتهذيبية داخل المؤسسات العقابية لممارسة دورها في إعادة تأهيل المجرمين من خلال تعديل سلوكياتهم الادائية بما يحقق هدف الإصلاح.

المراجع

اولاً: الكتب

بطرس، بطرس حافظ، 2010، تعديل وبناء سلوك الأطفال، ط (1)، دار الميسرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

جلال، بهاء الدين، 2014، برنامج مهارات وفنيات تعديل السلوك، جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي، القاهرة، مصر.

حامد، عبد الناصر سليم، 2012، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

الحيدري، جمال إبراهيم، 2011، علم العقاب الحديث، مكتبة السنهوري، بغداد، العراق.

الروسان، فاروق، 2000، تعديل وبناء السلوك الإنساني، عمان، جمعية عمال المطابع الأردنية، عمان، الأردن.

طالب، أحسن مبارك، 2005، الاسرة ودورها في وقاية ابناءها من الانحراف الفكري، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

عبد العظيم، حمدي عبد الله، 2013، برامج تعديل السلوك وطرق تصميمها سلسلة تنمية مهارات الأخصائي النفسي، ط1، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجيزة، مصر.

عبد اللطيف، رشاد احمد، 2008، مهارات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، ط 1، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر.

يحيى، خولة احمد، 2017، الاضطرابات السلوكية والانفعالية، ط (10)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

يونس، انتصار، 1993، السلوك الإنساني، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

العطيات، سليمان عبد العزيز العطيات، 2008، أثر الارشاد الديني على السجناء في المؤسسات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية في منطقة تبوك)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، الأردن.

ثالثاً: البحوث المنشورة

إسماعيل، دنيا جليل، 2011، البرامج الإصلاحية داخل مؤسسات إصلاح الكبار، مجلة الفتح، العدد (47)، (200-218).

بو حسون، عبد الرحمن، 2020، مبادئ المعاملة الإنسانية للسجين آلية فعالة للتأهيل وإعادة الادماج الاجتماعي، مجلة المفكر، المجلد (4)، العدد (1)، (129-147).

جفالي، أسامة، 2018، دور الشريعة الإسلامية في الوقاية من الجريمة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (1)، العدد (9)، (513-562).
رحيم، الاء محمد رحيم،2014، الاتجاهات المعاصرة لمعاملة السجناء داخل المؤسسات الإصلاحية في ضوء (قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء) – دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، المجلد (25)، العدد (2)، (324-336).
زعموش، سهيلة، وبكيري، نجيبة، 2023، قراءة حول البرامج المعرفية السلوكية ودورها في تعديل السلوك الانحرافي لدى المراهق، دراسة نظرية تحليلية، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد (8)، العدد (2)، (41-56).
شيكر، سعاد، 2023، حق السجين في الصحة النفسية والعقلية بين متطلبات الحق في الإصلاح وإعادة التأهيل والاندماج في المجتمع، مجلة الدراسات القانونية، المجلد (9)، العدد (1)، (933-954).
عباس، نور محمد خضير، وعليوي، موح عراك، 2019، البرامج الإصلاحية وأثرها في إعادة تأهيل الاحداث، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (27)، العدد (4)، (437-448).
العوادي، هاشم راضي جثير، 2015، المعززات المستخدمة في تعديل سلوك تلامذة ذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر معلميهم في محافظة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد (24)، (137-150).
مرزوق، بن مهدي، 2017، هندسة التكوين أهدافها ومتطلباتها في الوقت الراهن، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (10)، ج (2)، العدد (13)، (75 -88).
معنصر، مسعودة، 2021، مفهوم السلوك الاجرامي وأساليب التكفل به، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد (6)، العدد (1)، (7-26).
الياسين، جعفر عبد الأمير، 2020، قراءة جديدة في قانون اصلاح النزلاء والمودعين رقم (14) لسنة 2018، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (12)، العدد (4)، (9-36).

رابعا: التشريعات القانونية

الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948.
قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء لعام 1955.
قانون اصلاح النزلاء والمودعين رقم (14) لسنة 2018.